

Distr.: General  
23 January 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل  
السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر  
الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان، وهي منظمة غير حكومية ذات  
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

## مهام غير منجزة: لماذا تُعتبر الصحة الجنسية والإنجابية أساسية لإنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وحاسمة لنجاح التنمية على نطاق أوسع

في عام ١٩٩٤ اعتمد قادة العالم في القاهرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي جاء علامة فارقة ودعا جميع البلدان إلى أن تكفل بحلول عام ٢٠١٥ حصول الجميع على الصحة الإنجابية. وبعد انقضاء عقد من الزمن اعتمدوا كجزء من الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، غاية تدعو إلى إتاحة سبيل للصحة الإنجابية يكون مكفولاً للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وتبذل المنظمة الدولية للعمل في مجال السكان منذ تأسيسها في عام ١٩٦٥، الدعم لهذه الأهداف عن طريق الدعوة لإتاحة إمكانية حصول النساء والأسر على موانع الحمل من أجل تحسين أحوالهم الصحية وتخفيض ما يعانونه من الفقر وحمية بيئتهم. وتعمل المنظمة مع القيادات المحلية والوطنية في البلدان النامية على تحسين برامج وسياسات الصحة الإنجابية. وتقوم المنظمات أيضا بتوضيح الأهمية الحاسمة لهذه البرامج من منظور الشواغل العالمية مثل منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الآثار المترتبة على تدهور البيئة وتغير المناخ، وتعزيز التنمية والأمن على الصعيد الوطني. وبعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر القاهرة، تود المنظمة أن تعرب عن ترحيبها بالفرض المتاحة لتقييم حالة تنفيذ برنامج العمل والتفكير في التقدم المحرز والعمل غير المنجز.

إن تنفيذ برنامج العمل وتحقيق الغاية المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية لكفالة سبيل للجميع للحصول على الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، حاسمان لتحسين صحة المرأة وتعزيز وضع النساء والفتيات والتأكيد على حقوقهن. وقد أحدث الاستثمار في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما في ذلك في ضمان سبل الحصول على موانع الحمل المتطورة، أثرا إيجابيا في نوعية حياة النساء والفتيات. وساعدت هذه الاستثمارات أيضا في تحسين صحة الأمهات وتخفيض معدلات وفيات الأطفال. وفي العقدين الماضيين انخفضت وفيات الأمهات بنسبة ٤٧ في المائة. وفي المناطق التي استُخدمت فيها موانع الحمل وارتفع فيها معدل وجود القابلات الماهرات أثناء التوليد، اتجهت معدلات وفيات الأمهات إلى الانخفاض<sup>(١)</sup>. وكانت المباشرة بين الولادات التي تضمنتها برامج تنظيم الأسرة حاسمة في تحسين صحة الطفل. ففرصة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأطفال الذين يولدون على فترات

(١) تقرير عام ٢٠١٣ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣) متاح في العنوان التالي: [www.un.org/millenniumgoals/pdf/report-2013/mdg-report-2013-english.pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/report-2013/mdg-report-2013-english.pdf)

متباعدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، تزيد على الأرجح بمعدل مرتين ونصف مقارنة بالأطفال الذين يولدون بمباعدة مدتها سنتان.

غير أن تنفيذ جدول أعمال القاهرة لم يكتمل. فتخفيض الاحتياجات غير الملبّاة في مجال تنظيم الأسرة لا يزال يمثل أحد أهداف برنامج العمل الأبعد عن الوفاء بها. وفي الوقت الحاضر توجد زهاء ٢٢٢ مليون امرأة ترغبن في تأجيل الحمل أو تجنبه، لكنهن لا تستخدمن موانع الحمل المتطورة<sup>(٢)</sup>. وهناك أيضا ملايين أخرى من النساء لا يجدن المعلومات الأساسية التي يحتاجنها لإبداء اختيارات واعية بشأن حياتهن الجنسية والإنجابية. ومن شأن توفير الخدمات والمعلومات للنساء في البلدان النامية، اللاتي لا تستوفى احتياجاتهن حاليا من الوسائل المتطورة لمنع الحمل، أن يمنع ٥٤ مليون حالة حمل غير مرغوب فيها<sup>(٣)</sup>. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على نحو تصاعدي من أجل كفالة الأعمال الكاملة للحقوق الجنسية والإنجابية، للتأكيد على أن كل حمل يحدث هو حمل مرغوب فيه.

ومع اقترابنا من عام ٢٠١٥، عام الإنجاز المستهدف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، سيكون من الضروري التسليم بأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة، عنصر رئيسي لتحقيق التنمية. ومن جانبنا نوصي على وجه الخصوص بما يلي:

- أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كجزء من إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥، بإدراج هدف قائم بذاته يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. فوجود هدف قائم بذاته، إضافة إلى إدماج الصحة الجنسية والإنجابية من خلال إطار العمل، يساعد في قطع خطوات واسعة في مجالات أخرى للتنمية، ومن ثم سيحتاج إلى التأكيد عليه في عملية ما بعد عام ٢٠١٥. إن إتاحة سبيل للجميع للحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة عنصر حاسم في تناول مجموعة من الأهداف الطموحة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- أن تزيد الحكومات حصتها في تمويل الخدمات واللوازم التي تقدّم إلى تنظيم الأسرة عن طريق القطاع العام، وعليها أن تكفل صرف هذه الأموال في التوقيات المحددة. ويتعين على الحكومات التي لم تنشئ بعد بنوداً في الميزانية لبرامج تنظيم الأسرة و/أو موانع الحمل أن تفعل ذلك زيادة للشفافية وتدعيماً للمساءلة. كما أن الحكومات هي حامل

Susheela Singh and Jacqueline E. Darroch, "Adding it up: costs and benefits of contraceptive services — (٢) Estimates for 2012" (Guttmacher Institute and United Nations Population Fund, New York, June 2012).

.Available from [www.guttmacher.org/pubs/AIU-2012-estimates.pdf](http://www.guttmacher.org/pubs/AIU-2012-estimates.pdf)

الواجب الأول المسؤول عن الوفاء باحتياجات الصحة الجنسانية والإنجابية لمواطنيها؛ وقد أزر الوقت لكي تضطلع بهذا الدور على نحو أوفى؛

- يتعين على الجهات المانحة أن تفني بتعهداتها بدعم الحكومات في تلبية أهداف برنامج العمل، وأن تولي اهتماما خاصا لتخفيض الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. ولا بد أن يكفل المجتمع الدولي اتسام التعاون الدولي والمساعدة الدولية بقدر أكبر من الموثوقية وأن يحسّن تساوقهما مع الأولويات الوطنية وأن يقدم المساعدة إلى البلدان المتلقية بطرق تفضي إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية.

إن الشهور القادمة حاسمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فاستعراض برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتيحان فرصة فريدة لتوسيع نطاق الخدمات التي تؤثر بشكل كبير في حياة الناس في كل مكان، وإدخال تحسينات عليها. ومن المهم أن يجري البناء على النجاحات التي تحققت على مدى العقدين الماضيين مع التماس سبل ابتكارية لتحقيق أهداف برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية التي لم يجر إنجازها بعد. إن إتاحة سبيل للجميع للحصول على الصحة الإنجابية وخدمات ولوازم تنظيم الأسرة، وتعزيزها بالتمويل الكافي وبيئة من السياسات الداعمة، هو مطلب أساسي لإنجاز برنامج العمل والأهداف الإنمائية، ولا بد أن يعطي أولوية في سياق عملية استعراض برنامج العمل.